

تقرير

يعمل «المستعان بهم» في التعليم الرسمي بلا عقود منذ العام 2015. التعاقد مع هؤلاء بدأ مؤقّتا بهدف انتظام سير الدراسة»، إلا أن عددهم اليوم تضاعف إلى 3337 أستاذا ومدرّسا، تبلغ كلفتهم 21 مليار ليرة. هذا التوصيف الوظيفي سرعان ما تحول باباً من ابواب التنقيحات بعيداً عن إعادة دراسة خريطة توزيع افراد الهيئة التعليمية

عددهم ارتفع من 1899 مدرّساً في 2015 إلى 3337

«المستعان بهم» مخالفة تكلف الدولة 21 مليار ليرة!

مآنة الحاج

حتى العام 2015 - 2016، كانت البات المتعاقد مع المعلمين والأساتذة في المدارس والثانويات الرسمية قد فعلت فعلها كشكل من أشكال التفتيع السياسي والطائفي، حتى بات مجموع عدد المتعاقدين يوازي عدد أساتذة الملاك.

في بداية تلك السنة الدراسية، أجريت مقابلات شفوية تقييمية للمعلمين بهدف «ضبط التعاقد العشوائي»، حسب ما أعلن وزير التربية آنذاك الياس بو صعب، وجرّت الاستعانة بـ1899 أستاذاً اجتازوا المقابلات. يوماً، قال بو صعب إنّ الاستعانة

بـ1899 أستاذاً اجتازوا المقابلات. يوماً، قال بو صعب إنّ الاستعانة بهؤلاء حقّ في إبرام العقود بغية التثبيت في ما بعد في ملاك التعليم أم لا، وليس البحث في مستوى الأداء الأكاديمي الذي يفترض أن تقيمه جهات تربوية، بل إن التقرير الذي أعدته المفوضية العامة التربوية، أخيراً، كشف التنامي الملحوظ لظاهرة «المستعان بهم»، بعيداً عن إعادة دراسة خريطة توزيع أفراد الهيئة التعليمية (ما عدا المناقلات التفتيش من المناطق التربوية ومديرية التعليم الثانوي بتعدد الجهات الإدارية التي منحت الموافقة على هذا التعاقد. ففي حين اقترن ذلك في الثانويات بموافقة الوزير منفرداً، تنوعت الجهات في التعليم الأساسي. فبعضها ارتبط بموافقة المدير العام للتربية أو المناطق التربوية، فيما لم يشر في كثير من الأحيان إلى الجهة التي وافقت على التعاقد.

أما في شأن المستحقات المالية، فقد أشير إلى أن مستحقات هذا التعاقد في المرحلة الثانوية جرى تأمينها من حساب مشاريع الشرايين مع اليونيسف، أما في مدارس التعليم الأساسي فقد كان القسم الأكبر منها على عاتق الجهات الدولية المانحة، فيما تولّت صناديق المدارس ومجالس الأهل تسديدها في عدد من المدارس.

وفي الاستنتاجات التي يوردها التقرير أنّ التعاقد تحت مسمى «مستعان بهم» يخالف القوانين وأحكاماً تتعلق بالتعاقد، وأنّ إثبات مدى الحاجة إلى خدمة هؤلاء لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة حاجات المدارس وأوضاع التفتيش يظهر أنّ عدد «المستعان بهم» ارتفع من 1899 أستاذاً في عام 2015 - 2016 إلى 3337 أستاذاً ومدرّساً في عام 2017 - 2018، أي بزيادة 1438 متعاقدًا جديدًا، وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذا التعاقد في الثانويات والمدارس نحو 21 مليار

لبنانحين ستكون بصورة مؤقتة بهدف انتظام سير الدراسة، على الا يعد ذلك شكلاً من أشكال التعاقد، ولو ترتّب عليه الحق ببدلات اتعاب يجري تأمينها من خارج موزانة وزارة التربية. هؤلاء الأساتذة سُموا «مستعان بهم»، ولم يستحق لهم منذ ذلك التاريخ سوى هذه البدلات اليتيمة التي باتوا يتقاضونها من الجهات المانحة أو من صناديق المدارس ومجالس الأهل لقاء ساعات العمل التي يخطونها. هم يعملون بلا عقود سنوية، وليس لديهم رقم ألي يضمن لهم أي حقوق قانونية يتمتع بها زملاؤهم المتعاقدون من الزيادة على أجر الساعة، إلى مراقبة الامتحانات الرسمية والمشاركة في الانتخابات النيابية وتقاضي بدل يوم عيد المعلم وغيرها من الحقوق. النقاش هنا لا يمكن في ما إذا كان

المفتشية التربوية: كل تعاقد يتعدّر تأجيله بالملك يعد هدراً للموارد المالية

بالتأجيل ستكون بصورة مؤقتة بهدف انتظام سير الدراسة، على الا يعد ذلك شكلاً من أشكال التعاقد، ولو ترتّب عليه الحق ببدلات اتعاب يجري تأمينها من خارج موزانة وزارة التربية. هؤلاء الأساتذة سُموا «مستعان بهم»، ولم يستحق لهم منذ ذلك التاريخ سوى هذه البدلات اليتيمة التي باتوا يتقاضونها من الجهات المانحة أو من صناديق المدارس ومجالس الأهل لقاء ساعات العمل التي يخطونها. هم يعملون بلا عقود سنوية، وليس لديهم رقم ألي يضمن لهم أي حقوق قانونية يتمتع بها زملاؤهم المتعاقدون من الزيادة على أجر الساعة، إلى مراقبة الامتحانات الرسمية والمشاركة في الانتخابات النيابية وتقاضي بدل يوم عيد المعلم وغيرها من الحقوق. النقاش هنا لا يمكن في ما إذا كان

تقرير

أيلده الفين

في الموقع الرسمي لمجلس النواب، سقط بندان أقرّا خلال ندوة حوار حول مشروع «سد بسري بين الواقع والهواجس»، التي نظمتها في الرابع من نيسان الماضي الأمانة العامة للمجلس ولجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه. المقررات الستة أصبحت أربعة في الخبر المنشور، هكذا ضاع البند الرابع على إثر الساعة، إلى مراقبة إيرادات 1438 متعاقدًا جديدًا، وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذا التعاقد في الثانويات والمدارس نحو 21 مليار

كافة المستويات»، أسباب حذف البندين من موقع المجلس، بعزوها بعض من حضروا الندوة إلى أنها «ضيفت في الأساس إخراجاً لكنها في الواقع غير منطقيّة ووضعت بطلب ممن تقاضوا أموالاً طائلة من استملاكات السنّة»، غير أن التوصيات الأربع المنشورة، إضافة إلى التوصيتين المحذوفتين، بيّنت وفق بيّنين متابعين للملف مخاطر إنشاء السد على البيئة والسلامة العامة»، خصوصاً البندين الثاني والثالث اللذين أوصيا بـ«التخفيف من الأضرار البيئية والصحية للأهالي والسكان

في عدد كبير من الحالات ليس معلوماً من الجهة التي تصادقت مع «المستعان بهم»، (مروان بوحيدر)



بور تريبه

عفيف شوهمان الـ «سوشياك هيديا» لم تعد للثرثرة



بشكل إفرادي. التحول الكبير في حياته، سجل خلال عدوان تمون 2006. علم بأن معظم الكادر التمريضي والطبي في مستشفى الفنار للأمراض العصبية والعقلية (في المروانحة المجاورة)، غادروا مخلفين وراءهم حوالي 280 مريضاً. أبو الفضل وعدد من الشبان لم يغادروا رفقاً طوال العدوان لتوفير حاجيات المرضى المحاصرين فوق التلة التي تعرضت لقصف متواصل. «تحت الخطر، كنا نجمع المواد الغذائية والخضر واللحوم والخبز وننقلها إلى المستشفى». الزيارة اليومية للفنار في ظل العدوان، أسست للمودة التي ربطت المرضى بشومان، والثقة التي ربطته بالموظفين: الثقة والمودة سمحتا له بإخراج أحد المرضى الذي أودعه أهله المستشفى عام 1987 لأنه يعاني من صعوبة في النطق. عادل لم يعد إلى الفنار بعد انتهاء العدوان. ظل برعاية «أبو الفضل» وعائلته. عمل معه في الإسترخة وعاش في كتفه إلى أن توفي قبل ثلاث سنوات بحادث صدم. على غرار عادل، حاول شوهمان التوسط لدى إدارة الفنار لإخراج نزلء تسمح حالتهم الصحية بذلك وتبناهم عملاً وإقامة. في بلدته وجوارها، استطاع إنقاذ عدد من ذوي الحالات العصبية والنفسية الخاصة من براثن الشارع وسوء المعاملة، من خلال دعمهم اجتماعياً واقتصادياً وتشغيل بعضهم لديه. في ذهنه، يحفظ شوهمان مراحل تراجع حالة الفنار حتى قرار وزارة الصحة بإقفالها وتوزيع النزلء على مراكز رعاية أخرى. يحدد موعد بدء الأزمة بعام 2016، عندما تدهورت حالة صاحبة المستشفى عادية اللبان «التي كانت تحسن إدارة شؤونها». منذ ذلك الحين، بدأ يجمع المساعدات الغذائية والعينية للمرضى يومياً، بعد أن كان يكتفي بزيارتهم مرة أسبوعياً. «أنا مجبر لأنني وضعت نفسي في الواجهة» يقول. سخر حسابه على «تويتر» ليطلق حملة تضامن عاجلة لإقناضهم، لبس نداءها وزير الصحة جميل جبق. ترك مرضى الفنار فراغاً في قلب «أبو الفضل»، سرعان ما ملأه بالحقاق بهم إلى أماكنهم الجديدة في منطقة صور. كانهم جزء من عائلته، يحرص على زيارتهم ومنهم من يتصل به باستمرار.

على أن يصل شوهمان حمل راية أخرى في العالم الإقراضي وعلى أرض الواقع: طريق الموت. عند



اطلق الحملة التي ادت إلى حل مشكلة نزلء مستشفى الفنار



عفيف شوهمان، أحد أبرز الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، في غضون أشهر قليلة، استطاع بالتعاون مع آخرين، معالجة أزمة بيت الزهراني والنبطية، مستشفى الفنار وأوتوستراد الصوت. خلف ذلك النشاط، ثلاثيني جدير خدماته الاجتماعية. عبر هاتفه الذكي، من ملحمته في بلدته زلفا الجنوبية

أماه خليك

ينهمك عفيف شوهمان (37 عاماً) بتحصير لائحة العائلات التي تستفيد من برنامج الحصول على الإفطارات المجانية يومياً في شهر رمضان المقبل 1300 عائلة «مستورة» يعكف «أبو الفضل»، مع «جنود مجهولين»، على تحديد عدد أفرادها وأماكن سكنها في كل أنحاء الجنوب في المقابل، يتواصل مع المطاعم ومحال المواد الغذائية والخضر واللحومات والحلويات لإقناعها بالاستفادة من «الأجر» عبر التبرع بوجبات وحصص جاهزة للفقراء. لكن من سيوزعها؟ حتى الآن، تطول ثلاثون شخصاً لتوصيل الإفطارات على أن يصل العدد تناعاً إلى مئة، يغطون كل البلدات، يومياً، طوال ثلاثين يوماً.

اللافت أن شوهمان ينجح معظم الترتيبات عبر حسابه على «تويتر»، «أبو الفضل» ناشط «تويتر» مهتم بالقضايا الاجتماعية ومساعدة المحتاجين. كوّن شبكة من المتابعين تحولوا إلى ما يشبه الجمهور الذي يتأثر بما يقرّده ويلبّي نداءه إذا ما طلب المؤازرة. عوامل كثيرة حولت القضاة والفنار إلى زعيم إقراضي وفارج هم المعوزين. قبل 19 عاماً، لم يكن حال شوهمان أفضل من أحوال من يساعدهم اليوم. ضمن أسرة مكونة من 12 أختاً وشقيقة، نشأ في بيت حوّل والده جزءاً منه إلى فرن للمناقيش. على غرار أشقائه الذكور، بدأ العمل في سنّ العاشرة بالترزامن مع متابعة دراسته. «الشاطر» اضطر، بعد نيل الشهادة المتوسطة، إلى التحول إلى التحصيل المهني. درس اختصاص «شيف» مطبخ ليعرّض ما تعلمه خلال عمله في أفران المنطقة وملاحمها. ما يحضله من راتب، هو وأشقائه، كان يعطيه إلى والديه لتأهيل البيت المتداعي وتوفير الحاجيات. في سن الثامنة عشرة، كان قد ادخر مع شقيقه 500 دولار. قررا افتتاح ملحمة وفرن في زلفا، بالتقسيم، اشترى الآلات اللازمة. المحل الذي لم يكن يتسع لكروسين للزبائن، توسع على نحو تدريجي حتى أصبح من أشهر الإسترخات على أوتوستراد الزهراني - النبطية. وُجّ شوهمان جزءاً مما «رّفنا به الله» على العائلات المستورة، إنما



مجلس الانماء والاعمار يبتعم عن نشر الدراسات الجيولوجية لحسم مسألة الخطر الزلزالي



موجودين في الجلسة، وهو ما بلغت إليه النائب نزيه نجم رئيس لجنة الأشغال النيابية، بالقول «مجلس خالصات «دراسة الدكتور طوني نصر (استاذ مساعد في علم الزلازل والجيولوجيا في الجامعة الأميركية) ودراسة سابقة قديمة نسبياً أعدتها شركة من كولورادو وشركة ماير الألمانية حول سد بسري، إضافة إلى رأي الخبير التركي (مصطفى إرديسك، عضو المجلس المستقل لمراجعة التصميمات الذي يشرف على مشروع سدّ بسري»، إمكانية التراجع عن إنشاء السدّ ترتّب وفق أسود «مسؤولية اتخاذ القرار من قبل

يذكر في صيغة التوصيات الرسمية علماً أن ممثلين عن الحركة شاركوا في الندوة. كما سال بيان الحركة «عن جودة التعااطي مع التوصيات ومنهجية العمل في قضايا تتعلق بهدر المال العام خصوصاً أن كلفة المشروع تقارب الميار ومئتي مليون دولار»، بيان الحركة لم يلق أصداء إيجابية من بعض الاختصاصيين، إذ رأى الهيدروجيولوجي سمير زعاطيطي أن «هاجس الحركة ملاحقة توصيات ندوة مجلس النواب عن سد بسري، فيما نضالنا مع الأهالي هو رفض تدمير السهل واستثمار المياه الجوفية تحته».

الحكومة اللبنانية، ومصداقة مجلس النواب على القانون، وخضوع الدولة لشروط تصحيح الوضع مع البنك الدولي ومنها تعديل الاتفاق والزام الحكومة بإعادة الأموال له والبنك الإسلامي»، شارحاً أن هذه الخطوة «بعد 4 سنوات متأخرة بعدما جرى استملاك العقارات وصرف نحو 350 مليون دولار».

عدم نشر الدراسات وفق توصيات اللجنة، أشار إليه أيضاً بيان سابق لـ«الحركة البيئية اللبنانية»، مندراً ببعض التوصيات الأخرى ومنها «دراسة بدائل لمياه بيروت وجبل لبنان في حال لم يتمّ إنشاء السد»، وهو ما لم